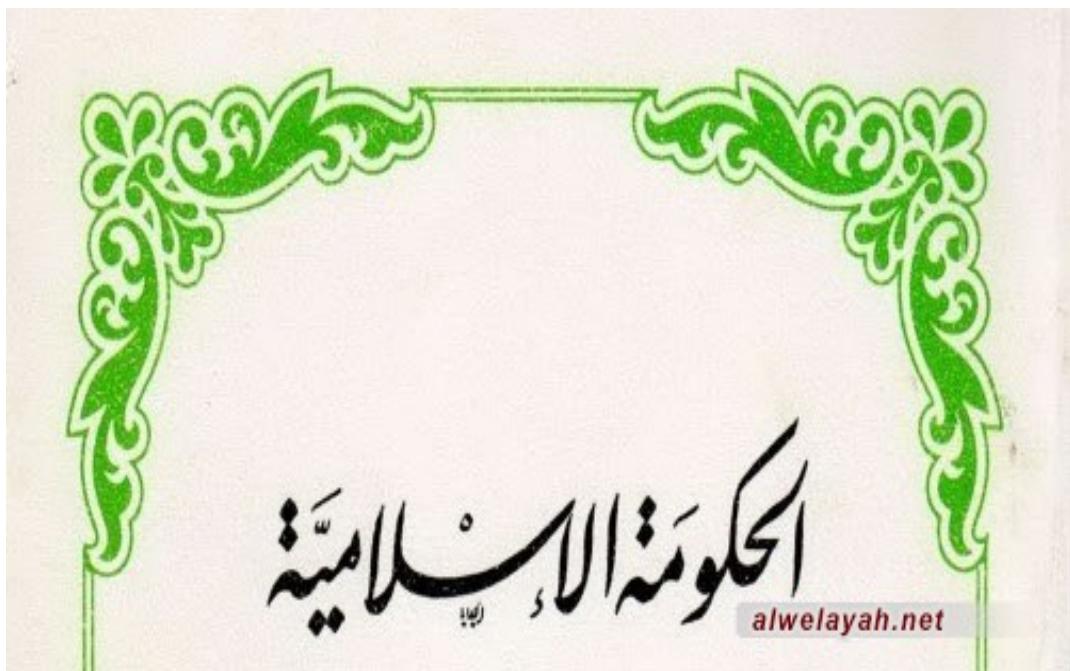


أهمية الحفاظ على الحكومة الاسلامية



الدكتور الشيخ وهبة الزحيلي

لقد بزغ فجر الاسلام كالشمس المضيئة في رابعة النهار، حاملاً لواء الدعوة الشاملة إلى الله (عز وجل) في العقيدة والعبادة والشريعة والمنهج، محظناً مبدأ القوة والنظام، وعنصر التلازم بين الدين والدولة الذي على أساسه شب الاسلام قوياً عزيزاً كريماً، وعلى نهجه تفيأ المسلمين طلاله السامية في مطلة الدولة الرشيدة الحكيمة التي تلتزم قانون السماء، وتخضع لشرعية الله حكماً فصلاً عادلاً في شؤون الناس المختلفة.

وبدأت مقومات الدولة، وتحققت أركانها الأساسية، وببدأ الوجود الدولي للمسلمين في رحاب المدينة المنورة في العهد النبوي وما تلاه من العهود المتلاحقة، وكانت دولة الاسلام واحدة تحت شعار: (الإمامية) أو (الخلافة)، وظل المسلمون يداً واحدة تحت حكم سلطان واحد إلى عصمنا الحاضر، إلى أن امتدت اليد الآثمة لكمال أتا تورك فألغى دولته الخلافة سنة 1924 بالتآمر مع الاستعمار الخبيث والصهيونية الماكنة واليهودية الحاقدة.

وتجزأ الوحدة الاسلامية، وتقوّقت تحت ظل كيانات هزيلة ودول ضعيفة، عملاً بالتخطيط الاستعماري، وأصبح لل المسلمين قراة خمسين دولة في منظمة الأمم المتحدة، ولكنها جمیعاً لا تجسد ولا تحقق الكثير من أحكام الدستور الاسلامي في القرآن المجيد، بسبب بعدها عن هداية الله تعالى وسُنة نبيه (ص) وتطبيقاتها للقوانين الوضعية الدخيلة المستوردة من موائد الغرب الصليبي تحت عناوين الحداثة والمعاصرة والمدنية والحضارة والديمقراطية ونحوها من الشعارات البراقة، وبسبب انشغالها بتصفية الوجود الاستعماري وآثاره البغيضة، ثم حدث في أغلب هذه الدول ما هو مقرر في الدول الغربية من مبدأ فصل الدين عن الدولة.

وجاء في الثمانينات من القرن العشرين دور اليقطة أو المصحوة الاسلامية، واستبد الحنين بالجيل الناشئ الى مجد الاسلام التلييد وقوة الدولة الاسلامية ووحدة المسلمين، وكان ميلاد الثورة الاسلامية المباركة، وأسلمة الدولة في جمهورية إيران الاسلامية، وإسقاط نظام الشاه على يد الامام روح الله الخميني تتوياجاً لمشاعر الصحوة، بل كان ذلك أعظم حادث اسلامي معاصر، حيث بُرِزَ وجود دولة اسلامية لا شرقية ولا غربية، وإنما قرآنية محمدية، فاغتبط العالم الاسلامي بها، وعمت الفرحة الكبيرة قلوب جميع المسلمين قاطبة لنجاح التجربة الرائدة في اقامة نظام دولة اسلامية معاصرة، وتعلقت آمال المسلمين بهذا الحادث العظيم الذي ندعوه دائماً أن يسدد فيه الخطى، وتحقق فيه أطيب التمنيات، لأن بقاء واستمرار هذه التجربة نجاح لاسلام نفسه، وأي نكسة أو هزة أو تآمر على هذه التجربة والثورة المباركة خيانة لاسلام وشريعته ومبادئه.

لقد جسد الامام الخميني (قده) ببنائه الحكم الاسلامي في ايران تطلعات اسلام وأهله لإقامة دولة اسلامية، وكان الجبل الأشم الذي حطم كبراء المستعمرين، ومثل عزة المسلم وكرامته، وإيمانه بما، وإخلاصه، واستقامته على شريعة الله، ووعيه النفاد إلى آفاق الحياة المعاصرة، وحنينه لمطلة دولة اسلام، وتطبيق شريعة الله.

كما أن هذا العمل الجبار الذي حققه الامام الخميني (قده) أثبت فيه صلاحية اسلام لإقامة دولة في الأرض، هازماً بذلك شكوك المشككين وأراجيف المستعمرين وإفك المستشرقين في أن اسلام لا يصلح أساساً للحياة المعاصرة، أو التفاعل مع النظام الدولي الحديث.

وبرزت في هذه الثورة المباركة اللحمة بين الفقاهة والقيادة السياسية بعد 1400 سنة، وأن العلماء والفقهاء اكفاء لقيادة الدولة الحديثة وإدارتها وتحقيق عزتها وهيبتها. وهذا اني أتناول في بحثي المعنون: "أهمية الحفاظ على الحكومة الاسلامية" ما يلي:

إيجاد الدولة وإقامة مؤسساتها

مؤامرة فصل الدين عن السياسة

الدولة الإسلامية والوحدة

الإصلاح السياسي والاجتماعي المنتظر

مقومات الحفاظ على الحكم الإسلامي وضرورته

وأهـلـ أسـأـلـ أنـ يـوـفـقـنـاـ لـمـاـ فـيـهـ الـخـيـرـ وـالـسـدـادـ،ـ وـأـنـ يـجـنـبـ أـمـةـ الـاسـلـامـ الـعـثـارـ وـالـزـلـلـ،ـ وـيـحـقـقـ لـهـاـ الـمـجـدـ وـالـخـلـودـ.

إيجاد الدولة وإقامة مؤسساتها

أجمعـتـ الـأـمـةـ الـاسـلـامـيـةـ –ـ اـسـتـنـادـاـ إـلـىـ مـصـدـرـيـهـاـ الأـصـلـيـينـ:ـ الـقـرـآنـ وـالـسـنـةـ –ـ عـلـىـ ضـرـورـةـ إـقـامـةـ الـدـوـلـةـ بـمـخـتـلـفـ أـجـهـزـتـهـاـ وـمـؤـسـسـاتـهـاـ الـلـازـمـةـ؛ـ لـأـنـ تـطـبـيقـ الشـرـيـعـةـ عـلـىـ النـحوـ الـمـطـلـوبـ لـاـ يـتـحـقـقـ بـغـيرـ ذـلـكـ،ـ وـهـذـاـ مـاـ عـبـرـ عـنـهـ الـعـلـمـاءـ بـقـوـلـهـمـ:ـ إـنـ إـلـمـامـةـ أـمـرـ وـاجـبـ وـفـرـضـ مـحـتمـ(1ـ).

قال ابن حزم: اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسمونه بأحكام الشريعة التي جاء بها رسول الله عليه وسلم، حاشا النجدات، فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم(2ـ).

نـوعـ الـفـرـضـيـةـ هـوـ الـغـرـضـ الـكـفـائـيـ،ـ قـالـ المـاـوـرـدـيـ:ـ فـاـذـاـ ثـبـتـ وـجـوـبـ الـإـمـامـةـ،ـ فـفـرـضـهـاـ عـلـىـ الـكـفـاـيـةـ كـالـجـهـادـ وـطـلـبـ الـعـلـمـ،ـ فـاـذـاـ قـامـ بـهـاـ مـنـ هـوـ مـنـ أـهـلـهـاـ،ـ سـقـطـ فـرـضـهـاـ عـنـ الـكـافـةـ(3ـ).

وـأـمـاـ ضـرـورـةـ الـمـؤـسـسـاتـ الـتـنـفـيـذـيـةـ،ـ فـقـدـ عـبـرـ عـنـهـ بـجـلـاءـ وـصـرـاحـةـ الـإـمـامـ الـخـمـيـنيـ (ـقـدـسـ سـرـهـ)ـ فـيـ كـتـابـهـ الـقـيمـ

"الحكومة الاسلامية" حيث قال:

"مجموعة القوانين لا تكفي لإصلاح المجتمع، ولكي يكون القانون مادة لإصلاح وإسعاد البشر، فإنه يحتاج إلى السلطة التنفيذية، لذا فإن الله (عز وجل) قد جعل في الأرض - إلى جانب مجموعة القوانين - حكومة وجهاز تنفيذ وإدارة؛ الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يترأس جميع أجهزة التنفيذ في إدارة المجتمع الإسلامي، وإضافة إلى مهام التبليغ والبيان وتفصيل الأحكام، كان قد اهتم بتنفيذها، حتى أخرج دولة الإسلام إلى حيز الوجود" (4).

ثم أضاف الإمام الخميني قوله:

"نستفيد من سُنة الرسول (ص) وسيرته ضرورة تشكيل الحكومة؛ أما أولاً: فلأنه هو بدوره قد شكل الحكومة، والتاريخ يشهد بذلك، وكان قد تزعم ادارة المجتمع، وأرسل الولاة، وجلس للقضاء بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأرسل إلى أنحاء البلاد من يقضي بين الناس بالعدل. وكان يرسل السفراء إلى خارج حدود دولته، إلى رؤساء القبائل، وإلى الملوك، وكان يعقد المعاهدات، ويقود الحروب، وبالتالي كان هو ينفذ جميع أحكام الإسلام.

أما ثانياً: فقد استخلف بأمر من الله من يقوم من بعده على هذه المهام، وهذا الاستخلاف يدل بوضوح على ضرورة استمرار الحكومة من بعد الرسول الأكرم (ص). وبما أن هذا الاستخلاف كان بأمر من الله، فاستمرار الحكومة وأجهزتها وتشكيلاتها، كل ذلك بأمر من الله أيضاً" (5).

وركز الشيعة الامامية على دور العقل في إيجاد الدولة، فقالوا: تجب الإمامة عقلاً للحاجة إلى زعيم يمنع التطالع، ويفصل بين الناس في التنازع والتنازع، ولو لا الولاة لكان الأمر فوضى.

براهين إيجاد الدولة

يمكن تفصيل ما ذكرناه بإيراد البراهين الشرعية والعقلية والضرورات الوظيفية على وجوب الإمامة:

البرهان الشرعي: أجمع الصحابة ومن بعدهم التابعون على وجوب الإمام، وأقام المسلمون الإمامة بعد

الرسول (ص) واقتصر الخلاف على شخص الإمام، كما أوضح الإمام الخميني في كتابه "الحكومة الإسلامية" (6).

قال الایجی في المواقف وشارحه الجرجاني: إنه تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول، بعد وفاة النبي (ص)، على امتناع خلو الوقت من إمام (7).

وقال الماوردي: جاء الشع بتفويض الأمور إلى وليه في الدين، قال الله (عز وجل): {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} (النساء/59). ففرض علينا طاعة أولي الأمر فينا، وهم الأئمة المتأمرون علينا (9). وقال الله تعالى: {وأنه أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم} (المائدة/49) {وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله} (آل عمران/159). وقد مارس النبي (ص) سلطات سياسية لا تصدر من غير قائد دولة، كإقامة الحدود، وعقد المعاهدات، وتعبئة الجيوش، وتعيين الولاة، وفصل الخصومات بين الناس في الشؤون المالية والجنائية ونحوها (10). ومن أهم هذه المعاهدات وثيقة المدينة أو الصحيفة بين فئات الأنصار والمهاجرين واليهود بعد الهجرة.

البرهان العقلي: يتفق العقلاه والمفكرون على ضرورة توفير النظام ودرء الفوضى في كل مجتمع يريد العيش بأمان واستقرار وسعادة؛ فالاجتماع والتمدن طبيعي في البشر، وكل اجتماع يؤدي إلى التنازع والتراحم والتنافس والاختلاف بين حب الذات (الأنانية) والحرص على تحقيق أكبر قدر من المصالح الشخصية، والتنازع يفضي غالباً إلى الخصام والصراع والهرج والمرح والفساد وبالنالي هلاك البشر، وانقراض النوع الإنساني إذا لم تنظم الحقوق، وتحدد الواجبات، ويفرض النظام، ويقوم الوازع الرادع، ويتم ذلك بالسلطان.

قال الماوردي: يجب الإمامة عند طائفة عقلاء، لما في طباع العقلاه من التسليم لزعيم يمنعهم من التطالم، ويفصل بينهم في التنازع والخاصم، ولو لا الولاة لكانوا فوضى مهملين، وهم جماً مصاعين. وقد قال الأفوه الاودي، وهو شاعر جاهلي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهـا لهم سادوا (11)

وهذا يدل دلالة واضحة على أن ضرورات الحياة والحفاظ على حقوق الإنسان تقتضي وجوب الإمامة أو السلطة السياسية.

قال الإمام الخميني (قده): "بما أن تنفيذ الأحكام بعد الرسول الأكرم (ص) وإلى الأبد من ضرورات

الحياة، لذا كان ضرورياً وجود حكومة لها مزاباً السلطة المنفذة المدبرة. إذاً، لو لا ذلك لساد الهرج والمرج والفساد الاجتماعي، والانحراف العقائدي والخلقي، فلا سبيل إلى منع ذلك إلا بقيام حكومة عادلة تدير جميع أنحاء أوجه الحياة.

فقد ثبت بضرورة الشع والعقل أن ما كان ضرورياً أيام الرسول (ص) وفي عهد الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) من وجود الحكومة، لا يزال ضرورياً إلى يومنا هذا" (12).

برهان الوظيفة: إن قيام الانسان بوظيفته بكونه خلفية في الأرض وحامل الأمانة (الفرض والتكليف الدينية) يتوقف على وجود السلطة السياسية التي تمكّنه من أداء وظيفته على نحو أكمل.

وهذه الواجبات لا تتحقق إلا في ظل وجود دولة، سواءً كانت عبادات محبة؛ كالصلوات والحج وال عمرة، أو شعائر عامة؛ كالاذان وال الجمعة والأعياد، أو معاملات اجتماعية؛ كالعقود بأنواعها، أو تكاليف جماعية؛ كالجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة بنيان المجتمع الفاضل المستقر، والتعاون في سبيل الخير، والحق والسلام، وقمع الشر، ومحاربة الأهواء، وإشاعة الأمن.

وتجدر بالذكر، أن كل رسالة إصلاحية وعلى رأسها الاسلام لا يمكن أن يقر قرارها، أو تظهر فائدتها إلا في سياج منيع من القوة المنيعة والسطوة الرادعة التي تلزم وجود الدولة (13).

ومن الغريب أن يرفض الفكر الانساني هذا المنطق أو يعارض هذا التصور الواقعي النابع من تلاحق الأجيال والمجتمعات.

قال النسفي: والمسلمون لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم (ركواتهم) وقهـر المتغلبة والمـتـلـصـمة وقطع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم (14). أي نحو ذلك من الأمور المتطلبة لوجود الحاكم.

وقال الايجي في "المواقف": "ان في نصب الإمام دفع ضرر مطنون، وإن دفع هذا الضرر واجب شرعاً". وبيان ذلك أننا نعلم علماً يقارب الصورة أن مقصود الشارع - فيما شرع من المعاملات، والمناقح، والجهاد، والحدود، والمقاصات، وإظهار شعائر الشع في الأعياد والجماعات - إنما هو مصالح عائدة إلى الخلق معاشاً ومعاداً، وذلك المقصود لا يتم إلا بإمام يكون من قبل الشارع يرجعون إليه فيما تعين

لهم" (15).

ومن البراهين الدالة على وجوب الإمامة واستمرارها بين المسلمين وغيرهم: أن مرفق القضاء الذي تقوم به الدولة أمر ضروري لفض المنازعات الدائمة بين البشر، لاسيما بعد زوال النظام القبلي الذي يحكم فيه رئيس القبيلة بالعُرف والهوى الشخصي والتقاليد الموروثة، وعدم جدو اللجوء إلى التحكيم إذا تعذر اتفاق المتخاصلين، فلم يبق إلا القضاء الذي يلجأ إليه كل إنسان بمفرده ولحماية حقوقه ودفع الأضرار عنه.

ومهمة القضاء في الإسلام لا تقتصر على إقامة العدل بالمفهوم الإلهي المجرد الشامل، وفصل الخصومات، وتطبيق أحكام الشريعة، وإنما يشمل كل من شأنه رعاية الحرمات الدينية، واحترام الفضيلة وإقرار المعروف، ومكافحة المنكرات والفواحش ب مختلف ألوانها .

فلولا القضاء لا ستأنصل البشر بعضهم بعضاً، وهلكوا جميعاً، فكان وجوده رحمة، وتنظيمه فريضة، وقيام الدولة به ووجودها من أجله أمراً محتماً.

وإذا كنا نعلم أن مهمة الدولة في الإسلام حراسة شؤون الدين والدنيا، وتحقيق السعادة للبشر في الحياة الدنيا والآخرة، علمنا مدى الأهمية المنوطبة بالدولة، المستلزمة للسعى الفوري في إيجادها، ولولا ذلك لعمت الفوضى، وشاع الفساد، وانتشر الظلم بين العباد.

ومهام الدولة ووظائفها العامة تتمثل في الرسالة الشهيرة لأمير المؤمنين علي (ع) إلى واليه على مصر الأشتراكية، وهي ترشد إلى ضرورة وجود الدولة أو الإمامة، ومن تلك المهام: جباية الخراج، وجهاد العدو، واستصلاح العباد، وعمارة البلاد، والتزام الحق والعدل، ومدارسة العلماء ومناقشة الحكماء، ونصرة المستضعفين، وإقامة الفرائض، وتنفيذ الأحكام، والوفاء بالعهود، وإيتار السلام، ومنع سفك الدماء، وتحقيق المساواة، واتباع الكتاب والسنة، والاجتهاد في المسجدات(16).

والخلاصة: أن تلازم وجود الدولة مع دعوة الإسلام وتطبيق شرعه أمر لا يمكن فصله في المفهوم أو التصور الإسلامي، منذ أن قامت دولة المدينة بعد الهجرة باعتبارها أول نواة لوجود الدولة بالمعنى الحديث القائم على أركان ثلاثة، هي: الشعب، والإقليم (الوطن)، والسلطة السياسية أو السيادة.

وإن استمرار الدولة الإسلامية وصونها والتفاني في سبيل إيجادها فرض إسلامي وعقيدة لا يجوز التهاون

بها، أو الاخالء بكيا نها (17).

قال الامام علي (ع) وببيده نعل يخصفها: "وإِنْ لَهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ إِمْرَتِكُمْ، إِلَّا أَنْ أَقِيمَ حَقًا" أو أدفع باطلًا" (18).

مؤامرة فصل الدين عن السياسة

تميزت القرون الوسطى في الغرب بالصراع على السلطة الزمنية بين رجال الدين في الكنيسة من جهة، والملوك والحكام من جهة أخرى، ووقف رجال الدين أمام العلم وتطورات الحياة موقف الرافض والمعارض، وانتهى الصراع في الغرب المسيحي إلى فصل الدين عن الحياة والسياسة والعلوم التطبيقية والنظرية.

وظل الغربيون بالرغم من هذا الفصل في ديارهم يضمرون العداء لل المسلمين، فغزوا بلاد المسلمين في الحروب الصليبية، وتم بفضل الله النصر لل المسلمين على الصليبيين، وفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تمكّن هؤلاء الأعداء من استعمار أغلب بلاد المسلمين والعرب، وبعد أن طرد المستعمرون من ديارنا، أبقو آثارهم في الفكر والسياسة بتأثير عامل النهضة الصناعية والتفوق الحضاري للغربين وتخلف المسلمين.

وكان من أهم آثار الاستعمار في عقلية أولئك الذين تلذموا في جامعات الغرب هو: فصل الدين عن السياسة في بلاد المسلمين، وأشاعوا أن التقدم الحضاري لا يتم بغير إبعاد الدين عن السياسة، وزعموا أنه (لا حكومة في التشريع الاسلامي، ولا مؤسسات حكومية أو دستورية في الاسلام، وعلى فرض وجود أحكام شرعية مهمة، فإنها تفتقر إلى ما يضمن لها التنفيذ، وبالتالي فالاسلام مشروع لا غير) (19)! وهذا جزء من المخططات الاستعمارية، لإبعاد المسلمين عن التفكير في السياسة والحكم والادارة، تخوفاً من ظهور المارد الجبار في وجههم، وهو الاسلام الصحيح القوي بمبادئه ورجاته.

والاسلام يختلف عن الدين المسيحي الذي يفصل في مبادئه بين الدين والحياة، عملاً بما قال السيد المسيح: "دع ما لقيصر لقيصر، وما الله الله".

وأما الاسلام، فهو نظام شامل للعقيدة والعبادة والمعاملة والحكم والسياسة، وهو دين ودولة معاً، لا

ينفصل فيه حكم شرعي عن آخر، وتحتاج في رحابه الامامة والسياسة والحياة والدنيا مع الدين في جميع مجالاته، ويسيرون معاً جنباً إلى جنب.

وأدلة وجود هذا الدمج والتلازم كثيرة في صريح القرآن الكريم والسنّة النبوية اللذين ينظمان علائق المسلمين مع غيرهم في السلم والحرب، وقواعد نظام الحكم: كالشوري، والعدالة، والحرية، والمساواة، وصح القضاء، وإقامة الحدود، وتنفيذ النبي (ص) أحكام الشريعة في الجنائز، والحدود والتعازير، واستمرار هذه الصفة في الحكم الراشدي، وتتابع الدول الإسلامية أربعة عشر قرناً، وشعار كل ذلك ومبدؤه قول الله تعالى: {... وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل...} (النساء/58).

الدولة الإسلامية والوحدة

الأمة الإسلامية أُمة واحدة متماسكة، متعاونة على السراء والضراء، متراحمة متآزرة متاخية بين أبنائها، تقف صفّاً واحداً أمام أعدائهما؛ ألمها القرآن المجيد بهذا المنهج، ونهما عن التفرق والخلاف، فقال الله تعالى آمراً بالاعتصام بالكتاب والسنّة:

{فاعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...} (آل عمران/103).

ووصف الله الأمّة بالوحدة وحضرها من الفرق قائلًا: {إنَّ هذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعبُدُونَ * وَتَقْطَعُوا أُمُرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ} (الأنبياء/92 - 93).

وفي سورة أخرى: {وَإِنْ هَذِهِ أُمُّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ * فَتَقْطَعُوا أُمُرَهُمْ بَيْنَهُمْ رُبُّرَا كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدِيهِمْ فَرَحُونَ} (المؤمنون/52 - 53).

وأكّد النبي (ص) رابطة الوحدة بين المسلمين، فقال: "ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" (20).

وفي رواية: "الMuslimون تتکافأ دمائهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بدمتهم أدناهم"; أي ينتصرون على الفئات المحاربة لهم.

وجعل النبي (ص) المؤمنين كالجسد الواحد، فقال: "مثـل المؤمنين في تواـدهم وترـاحـمـهم وتعـاطـفـهم مـثـلـ الجـسـدـ، إـذـا اـشـتـكـىـ مـنـهـ عـضـوـ تـدـاعـىـ لـهـ سـائـرـ الجـسـدـ بـالـسـهـرـ وـالـحـمـىـ" (21).

وإذا عمل الاستعمار على تجزئة الوحدة الاسلامية بداعي الكراهية والحقـد وحب التسلط، فـما على المسلمين إلا أن يـتحرـكـوا لإـعادـةـ بـنـاءـ وـحدـتهمـ منـ جـدـيدـ، بـعـدـ أـنـ أـفـلـ نـجـمـ الاستـعمـارـ.

ولقد حـاولـتـ بعضـ الشـعـوبـ الـاسـلامـيـةـ تـوحـيـدـ صـفـوفـهاـ عـلـىـ أـسـاسـ قـومـيـ، فـفـشـلـتـ وـتـعـثـرـتـ، فـلـمـ يـبـقـ أـمـامـ المـسـلـمـيـنـ إـلـاـ الـوـحـدـةـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ قـاـعـدـةـ الـاسـلـامـ، فـلـمـ يـتوـحـدـ الـعـربـ فـيـ الـمـاضـيـ إـلـاـ بـهـ، وـلـنـ يـتوـحـدـوـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ إـلـاـ فـيـ مـطـلـتـهـ، وـآـيـةـ ذـلـكـ وـاقـعـ التـارـيـخـ كـمـ أـبـانـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، فـقـالـ إـنـ سـبـانـهـ: {وـأـلـفـ بـيـنـ قـلـوبـهـمـ لـوـ أـنـفـقـتـ مـاـ فـيـ الـأـرـضـ جـمـيـعـاـ} مـاـ أـلـفـتـ بـيـنـ قـلـوبـهـمـ وـلـكـ إـنـ أـلـفـ بـيـنـهـمـ إـنـهـ عـزـيزـ حـكـيمـ} (الأـنـفـالـ) (63).

وـمـنـ الـمـنـاهـجـ الـتـيـ رـبـماـ تـؤـديـ إـلـىـ الـوـحـدـةـ أـنـ يـبـدـأـ الـمـسـلـمـوـنـ بـالـوـحـدـةـ التـشـريعـيـةـ الـقـانـونـيـةـ، وـالـاـقـتـصـادـيـةـ، وـالـاجـتمـاعـيـةـ، وـالـثـقـافـيـةـ، وـالـاعـلـامـيـةـ، وـالـتـرـبـوـيـةـ، وـالـدـافـعـيـةـ، وـالـسـلـمـيـةـ، بـتـوـحـيـدـ السـفـارـاتـ الـخـارـجـيـةـ.

وـأـهـمـ وـأـجـدـيـ وـالـجـدـيدـ هـوـ مـاـ أـبـانـهـ الـأـمـامـ الـخـمـيـنـيـ (رـهـ) فـقـالـ: "وـنـحـنـ لـاـ نـمـلـكـ الـوـسـيـلـةـ إـلـىـ تـوـحـيـدـ الـأـمـةـ الـاسـلـامـيـةـ وـتـحـرـيرـ أـرـاضـيـهـاـ مـنـ يـدـ الـمـسـتـعـمـرـيـنـ، وـإـسـقـاطـ الـحـكـومـاتـ الـعـمـيلـةـ لـهـمـ، إـلـاـ أـنـ نـسـعـىـ إـلـىـ اـقـامـةـ حـكـومـتـنـاـ الـاسـلـامـيـةـ، وـهـذـهـ بـدـورـهـاـ سـوـفـ تـتـكـلـلـ أـعـمـالـهـاـ بـالـنـجـاحـ يـوـمـ تـتـمـكـنـ مـنـ تـحـطـيمـ رـؤـوسـ الـخـيـانـةـ، وـتـدـمـرـ الـأـوـثـانـ وـالـأـنـنـامـ الـبـشـرـيـةـ وـالـطـوـاغـيـتـ الـتـيـ تـنـشـرـ الـظـلـمـ وـالـفـسـادـ فـيـ الـأـرـضـ" (22).

الإصلاح السياسي والاجتماعي المنتظر

إن إقامة الدولة الاسلامية القوية الموحدة كفيلة بتحقيق أمجاد الاسلام، وبناء صروح عزة المسلمين وكرامتهم، وتخليصهم من ألوان القلاقل والمعاناة والاضطرابات التي يمررون بها.

وفي ظل هذه الدولة تحرر سياستنا من الخوف والتبعية والمعاملة للمستعمرـينـ، وتصبح قواعد الحرية والمساواة والعدالة والشورى مـسـارـاتـ تنـفـيـذـيـةـ وـاقـعـيـةـ، لاـ مجـرـدـ شـعـارـاتـ، ويـكـونـ الـاـقـتـصـادـ الـاسـلـامـيـ نـشـيـطاـ

قوياً لا يخدم مصالح الغرب أو الشرق، ويتمكن المسلمون حينئذ من رفع راية الجهاد المقدس لتحرير فلسطين وسائر الأقاليم الإسلامية المغتصبة، ويكون للذات الإسلامية كل منها المعرفة وهييتها المنيعة، ويتربي المواطنون تربية إسلامية سامية وناضجة، ويكون العلم الحديث والبناء الصناعي والتكنولوجيا والحربي منسجماً مع البناء الديني الرشيد، المتفتح غير المنغلق، المتسامح غير المتعصب، المترفع عن أي عصبية قومية أو عرقية.

ونقضي بالوحدة على مختلف مظاهر الدمار والفساد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحقق هدف الإمامة السياسية الواحدة من حراسة الدين وسياسة الدنيا، بتنفيذ أحكام شريعة الله في الأرض، وحفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، وحماية كيان الأمة ومنعة الدولة، وإقامة الحدود لتمان محارم الله عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من الاتلاف والاستهلاك، وتحصين التغور وحماية البلاد بالجيش القوي، وجihad المعاندين والمعادين، وتأمير الأمانة وتقليد النصائح أعمال الأمة، كما ذكر الماوردي (23).

ومن مهام الوحدة: إنقاذ المظلومين وتحطيم زمر الخائنين والجائزين من حكام الشعوب، وحماية المستضعفين، وأداء حقوق الفقراء، وعون المعدبين والمحرومين، وإسعاد جميع الناس، وإبعاد شبح الفقر والجوع والتخلف، والمرض والجهل، وحفظ الأمن والنظام، كل ذلك باعتدال وتوازن من غير إفراط ولا تفريط، كما قال الإمام الخميني (قدره) (24).

وعملأً بقول الله تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً} (النساء / 58).

مقومات الحفاظ على الحكم الإسلامي وضرورته

لا يكفي المسلمين في هذا العصر وفي أي عصر أن يقوموا بتبلیغ الدعوة إلى الله وتوجيه الناس إلى سبيل الهدایة والرشاد؛ فلم يكتف الرسول الأعظم (ص) بتلاوة القرآن وترتيله من غير إقامة لحدوده، وتنفيذ لأحكامه، ولم يكتف خلفاؤه من بعده بإبلاغ الأحكام الشرعية إلى الناس، ثم يتركون الحبل على الغارب بعد ذلك، على حد تعبير الإمام الخميني (25).

ال المسلمين مكلفوون بحفظ الاسلام وصون أحكامه، وإقامة دولة الاسلام، والحفاظ على وجودها وديموتها، وحمايتها من عوامل الهدم والمضياع، والانتكاس والانحراف، لأن أي نكسة للنظام السياسي الاسلامي ربما تفسر بأنها نكسة للإسلام ذاته.

ومقومات ذلك: تطبيق شريعة الله في القرآن والسنة، والاهتداء بسنة السلف الصالح، وإعداد الجيش القوي، وبناء الاقتصاد المتنين، وجعل مناهج التربية والتعليم والإعلام والتخطيط من وحي الهدي النبوى، والبعد عن التعصب الاقليمي والمذهبى.

فقد كان من أهم عيوب أواخر الحكم العثماني محاولة تثريك الشعوب الاسلامية، ومن المهم جداً استمرار الشورى في جميع مؤسسات الدولة منعاً من الاستبداد، و يجب التزام العدل، والحق وتحقيق المساواة ونحو ذلك من قواعد الحكم في الاسلام، والتي هي أساس بقاء الدولة، والحرية مطلوبة ضمن قيود الشرع.

ولابد - مع كل ذلك - أن ندرك أوضاع العصر وظروف المجتمع الدولي الحديث، وأن نعيش في واقعنا غير بعيدين عن مشكلاته وتطلعات الجيل المعاصر، ولا مانع من الاستفادة من ثقافة وفكر العلماء المعاصرين.

ومن الضروري تقويم أو تقييم ما أنجز، ودراسة أحوال التنفيذ، وجعل الاسلام أساس السياسة، لا أن يسخر الاسلام لخدمة أغراض السياسة والساسة. ومن أهم المبادئ الاسلامية: أن نقاوم الظلم، ونقمع الفساد بمختلف أشكاله، وأن نزيل مختلف الممارسات النافية للإسلام قبل البناء والإصلاح، لأن النهي مقدم على الأمر، والتخلي مقدم على التحلی.

إن إصدار الثورة الاسلامية في ايران دستوراً إسلامياً عمل رائع، ولكن لا بد من دراسة واقع التطبيق الاسلامي، والبحث في أن هذا الدستور يصلح أن يكون عاماً شاملاً أم محلياً موضعياً.

ولقد حدد الامام الخميني تطلعات الحكومة الاسلامية ورسم سياستها ومنهجها، وذلك في خمسة أمور:

- تخليد أحكام الشعع عملياً.

- ومنع الفساد في الأرض، من أجل تطبيق أحكام الشعع بشكل عادل.

- ومحاربة البدع والصلالات التي تقررها المجالس النيابية - البرلمانية - المزيفة.

- ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين(26).

- ومن خلال إقامة الدولة المسلمة يمكن إعادة الوحدة الإسلامية، واسترداد الحقوق المغتصبة في فلسطين وغيرها من ديار الإسلام.

وفي دوحة هذه الدولة نتمكن من التطبيق الكامل لشرع الله ودينه في الإعلام، والسياسة، وجihad الأعداء، وتنفيذ حدود الله، والحفاظ على عزة المسلم وكرامته.

الحفاظ على وجود الدولة المسلمة ضرورة حتمية وتقضي بالغ العناية، وذلك أهم من إيجاد الدولة المسلمة، فقد تعيش فترة، إن لم نحها، ثم تضعف وتنهار في النهاية.

(الهوامش)

(1) "شرح العقائد النسفية" للتفتازاني: ص 142 وما بعدها، ومقالات المسلمين واختلاف المصلين للأشعرى: 2/ 133، "أصول الدين للبغدادي": ص 171 وما بعدها ، ط استانبول، و "الأحكام السلطانية" للماوردي: ص 2، و "حجۃ الله البالغة" للدهلوی: 2/110.

(2) "الفصل في الملل والنحل" : 4/87، "المحلی" 9 / 428، مسألة 1768 "مراتب الاجماع" لابن حزم: ص 124.

والنجدات: فرقة من الخوارج تأثروا بالنظريات المثالية، والواقع خلاف ذلك.

(3) "الأحكام السلطانية" : ص 2.

(4) "الحكومة الإسلامية" : ص 23.

(5) المرجع السابق: ص 24_25.

(6) وواقع التاريخ العريق يشهد بذلك (ينظر على سبيل المثال "معالم المدرستين" للسيد مرتضى العسكري: 1/ 141 وما بعدها).

(7) "المواقف" وشرحه: ص 603 وما بعدها، "نهاية الاقدام" للشهرستاني: ص 489.

(8) أي أن طاعة أولي الأمر تقتضي وجوب نصبهم وإقامتهم، أي إيجادهم.

(9) "الأحكام السلطانية" ص 3.

(10) "زاد المعاد" لابن القيم: 2 / 124 وما بعدها.

(11) "الأحكام السلطانية" ، ص 3.

(12) "الحكومة الاسلامية": ص 25 - 26.

(13) "نظام الاسلام" للباحث: ص 193 - 199.

(14) "شرح العقائد النسفية" للفتاوزاني: ص 142 وما بعدها.

(15) المرجع السابق.

(16) "نهج البلاغة" بشرح الشيخ محمد عبده: 80-59/2، طبع طرابلس الشام سنة 1313هـ.

(17) "الحكومة الاسلامية": ص 119 وما بعدها.

(18) المرجع السابق: ص 53، "نهج البلاغة" 1 / 80.

(19) "الحكومة الاسلامية": ص 18.

(20) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجة، عن علي بن أبي طالب(ع).

(21) أخرجه أحمد ومسلم، عن النعمان بن بشير (رضي الله عنه).

(22) "الحكومة الاسلامية": ص 25.

(23) "الأحكام السلطانية": ص 3، 14.

(24) "الحكومة الاسلامية": ص 34، 64، 82، 84.

(25) المصدر نفسه: ص 66 وما بعدها.

(26) المصدر نفسه: ص 29.